المحاضرة الخامسة

الفساد الإدارى و المالى
المفهوم و الأسباب و الآثار و سبل العلاج

مفهوم الفساد الإدارى و المالى

الحالات التى تندرج
فى الفساد المالى و الإدارى

قياس الفساد

أسباب الفساد الإدارى و المالى

الآثار الاقتصادية
للفساد الإدارى والمالى

العلاج و سبل المكافحة

مفهوم الفساد الإدارى و المالى

الفساد من الناحية اللغوية يعنى التلف و العطب و الاضطراب و الخلل .

و نظرًا لتعقد الظاهرة حيث تتداخل فيها الأبعاد الإقتصادية و السياسية والاجتماعية و الثقافية ، قام كثير من الباحثين و الخبراء بتسليط الضوء على بعض المعالم الرئيسية لها من خلال التعريفات الآتية :

- الفساد انحراف أخلاقى لبعض المسؤولين العموميين .
- الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية .
- سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة .

و الفساد بالمعنى الشامل يعنى أنه ظاهرة كلية ذات أبعاد سياسية واقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، مرتبطة بالمنظومة العامة للمجتمع ، فالفساد العام يتصف بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلى :

* اشتراك أكثر من طرف فى تعاطى الفساد الإدارى و المالى .
* التجسيد للمصالح المشتركة و المنافع التبادلية لمرتكبيه .
* مخالفته للقوانين و اللوائح و القيم و الأخلاق باعتباره سلوكًا غير سوى .
* اضرار بالمصالح الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية فى المجتمع .

و بهذا المعنى فالفساد ظاهرة تتداخل فى كل قطاعات المجتمع و علاقاته ، ابتداءً من الدولةبمؤسساتها الرسمية و التنفيذية و القضائية و مؤسسات الثقافة و الإعلام ، و انتهاءً بالإضرار فى تعاملاتهم اليومية .

الحالات التى تندرج
فى الفساد المالى و الإدارى

هناك حالات تندرج فى الفساد الإدارى و المالى منها ما يلى :

- الرشوة : تقديم مبالغ مالية إلى شخص أو إلى حكومة ما للحصول على منافع شخصية .
- الاختلاس : الاستحواذ على المال العام بدون وجه حق لتحقيق مصالح شخصية .
- الواسطة أو المحسوبية : تحدث من محاباة لشخص أو حكومة ما على حساب شخص أو حكومة أخرى فى تقديم منفعة ما .

قياس الفساد

هناك عدة طرق غير مباشرة تكشف عن الفساد و مدى تفشيه فى المجتمعات و المؤسسات منها : الصحف و المجلات و شبكات الإنترنت ، التقارير و الإحصاءات الصادرة عن المنظمات و المؤسسات الدولية و الإقليمية مثل منظمة الشفافية الدولية .

و تقوم هذه المنظمة الغير حكومية بتحديد مؤشر الفساد فى دول العالم أو ما سمى بالرقم القياسى للشفافية الدولية .

أسباب الفساد الإدارى و المالى

يمكن حصر أسباب الفساد الإدارى و المالى إلى سببين رئيسيين : الرغبة فى الحصول على المنافع غير المشروعة و محاولة التهرب من الكلفة الواجبة .

- **الحصول على المنافع غير المشروعة**

و تتمثل فيما يلى :

- تدخل الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية .
- انخفاض الأجور و المرتبات أو تأخر صرفها فى مواعيدها نتيجة سوء استخدام الميزانية الحكومية .
- توفر الموارد الطبيعية الاستراتيجية كالنفط تغوى بعض المسؤولين لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة .
- سوء استخدام الميزانيات الحكومية و وجود حسابات خارج الموازنات العامة كالإنفاق العسكرى و زيادته .
- ضعف الكفاءات الاقتصادية الدولية و خضوع التعيينات للمجاملات و المحاباة و ابتعادها عن معدلات الجدارة و الكفاءة .
- عدم اهتمام القادة السياسيين بمحاربة الفساد فى مجتمعاتهم .

- **التهرب من الكلفة الواجبة**

تقوم الدولة بسن القوانين و التشريعات و تتولى تطبيقها و تضع العقوبات و تتولى تنفيذها ، و يمكن أن تستغل هذه المجالات لنشر الفساد فالتهرب من العقوبات و دفع الغرامات و المخالفات تحقق الكثير من المكاسب المادية والمعنوية للأفراد و المؤسسات الخاصة الأمر الذى يشجع على دفع الرشى من المستفيدين لمن يتستر عليهم .

الآثار الاقتصادية
للفساد الإدارى والمالى

ترتكز آثار الفساد فى ثلاثة متغيرات اقتصادية هى الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادى ، و مستوى الفقر و توزيع الدخل .

- **الإيرادات الحكومية**

تراجع الإيرادات الحكومية يؤدى إلى تراجع النمو الاقتصادى و لجؤ الدولة إلى زيادة عرض النقود لتغطية نفقاتها و ما ينجم عنه من ارتفاع الأسعار و تفاقم الدين العام المحلى .

- **النمو الاقتصادى**

انخفاض كفاءة العملية الاستثمارية و تدنى فوائدها بسبب الرشى التى تحد من الموارد المحصصة للاستثمار و تسئ توجيهها و تزيد كلفتها من ثم انخفاض الطلب الكلى لوجود أعباء إضافية على رجال الأعمال فى البئة الفاسدة .

- **مستوى الفقر و توزيع الدخل**

الفساد يوسع الفجوة بين الفقراء و الأغنياء جراء الرشوة و الاختلاسات والمكاسب المادية غير المشروعة و هذا يؤجج الصراع و يهدد السلم الاجتماعى ويثير الخلافات بين الأقلية الغنية و الأكثرية الفقيرة .

العلاج و سبل المكافحة

يمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء الفساد فى ثلاثة أسباب رئيسة تتمثل فى احتكار القرارات و حرية التصرف و غياب المساءلة و المحاسبة .

و للتقليل من حجم الفساد يجب تبنى سياسات عدة تتمثل أهمها فيما يلى:

- **توفير البيئة الوقائية**

الحرب ضد الفساد لا يمكن حسمها إلا باتخاذ عدة تعابير و السياسات الوقائلة تلغى الفساد أو تقلل من وجوده و من أهم التدابير ما يلى :

- الحد من الإحتكار .
- توضيح و تبسيط الإجراءات و الضرائب الإدارية .
- تقرير سيادة القوانين .
- التدقيق المستمر لمدى تنفيذ البنود المنظمة للمؤسسات .
- كفاءة المناخ التنظيمى و الرقابى .
- توسيع المشاركة فى النشاط الخاص .

- **تطوير البيئة المؤسسية**

تستطيع الحكومات أن تحد من الفساد الإدارى و المالى و تقلل من وطأته، و ذلك بتشجيع الأمانة و النزاهة و إنزال أشد العقوبات على من تثبت إدانته بالفساد من خلال برامج الإصلاح الإدارى و المالى عن طريق توظيف الموظقفين العموميين على أساس الكفاءة و الشفافية و الجدارة و الانصاف و تحسين الرواتب و الأجور تبسيط المعاملات الإدارية و نشر النظام اللامركزى .

و لا يمكن تجاهل دور المؤسسات التربوية فى تحجيم الفساد بواسطة زرع القيم الفالة التى ترفض الفساد بكل صوره و تحث على الأمانة و النزاهة والإخلاص.